

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

The impact of financial risks on the financial performance of banks in Algeria: An empirical study using panel data during the period

يوسف إيمان*

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة سطيف 1 – الجزائر

yousfi_imane@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/07

تاريخ القبول للنشر: 2023/02/12

تاريخ الاستلام: 2023/01/24

ملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر المخاطر المالية في الأداء المالي لعينة من المصارف بالجزائر، من خلال تحديد أثر المتغيرات التالية: مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل والسوق (التضخم وأسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي) على المتغير التابع الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لـ 8 مصارف خلال الفترة 2015-2021 اعتماداً على بيانات البانل وبرنامج Eviews 12.

توصلنا إلى أن أهم المخاطر المؤثرة في الأداء المالي الممثل بـ (ROA) هي كفاية رأس المال، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ممثلة بـ التضخم وإجمالي الناتج المحلي، بينما مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة فلم يكن لها تأثير معنوي. كما أن العوامل المؤثرة على الأداء المالي ممثلاً بـ (ROE) هي كفاية رأس المال ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وإجمالي الناتج المحلي، بقية المتغيرات لم يكن لها أي تأثير.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المخاطر المالية، بيانات البانل، Eviews، الجزائر.

تصنيف JEL: G32, C33, C87.

Abstract:

This research aims to determine the impact of financial risks on the financial performance of Algerian banks. By examining The impact these variables: Liquidity risk, credit and operational risks and market risk (inflation, interest rates and GDP) on the financial performance represented by: The (ROE) and The (ROE) of eight banks, during the period 2015-2021, using the panel data and Eviews 12.

The study findings reveal that the variables that effect the ROA are capital adequacy, operational risks, market risks (inflation and GDP). The factors affecting the ROE are: capital adequacy, liquidity risk, operational risk, and gross domestic product. The rest of variables don't have any effect on banks performance.

Keywords: financial performance; financial risks; panel data; Eviews; Algeria.

Jel Classification Codes: G32; C33; C87.

* المؤلف المراسل.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل خلال الفترة 2015-2021

1. مقدمة:

أصبح موضوع المخاطر المالية من المواضيع البالغة الأهمية لا سيما في السنوات الأخيرة نظرا للتغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة التي عاشها العالم، فالمصارف بشتى أنواعها تنشط ضمن بيئة داخلية وخارجية ديناميكية ومتغيرة تفرض عليها جملة من القيود في شكل تهديدات أو نقاط ضعف قد تعرقل نشاطها وتهدد استمرارها. وهذا بفعل عدم التأكد الذي يسود بيئة الأعمال والذي يجعل المصارف معرضة لجملة من المخاطر في غالب الأحيان يصعب التعامل معها والتخلص من حدة آثارها. وإدارة هذه المخاطر كجزء أساسي من حوكمة الشركات، أمر حيوي بالنسبة للمصارف في الحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

المخاطر التي تتعرض لها المصارف متنوعة ومختلفة فتطور الصناعة المصرفية وتنوع وتعدد منتجاتها، إضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف يرافقه مواجهة العديد من المخاطر، ولتصنيف المخاطر يمكن اعتماد عدة معايير كأن تكون نظامية أو غير نظامية مالية أو غير مالية، داخلية أو خارجية، كبيرة أو صغيرة، مخاطر يمكن إدارتها وأخرى لا يمكن إدارتها... من أهم المخاطر التي تعترض لها المصارف نجد مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق بالإضافة إلى بعض المخاطر الأخرى كالمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القطرية ومخاطر الحيازة التجارية وغيرها، كل هذه المخاطر من شأنها أن تؤثر على الأداء المالي للمصرف لذلك وجب على هذا الأخير إيجاد تقنيات واستراتيجيات لإدارة هذه المخاطر.

المصارف الجزائرية كغيرها من المصارف تواجه العديد من التحديات والمتغيرات العالمية التي برزت سواء في السوق العالمية أو المحلية، وفي مقدمتها المقررات الجديدة للجنة بازل والتي يجب أن تكون ملزمة لكافة البنوك العالمية إذا ما أرادت الحفاظ على استقرارها وأدائها المالي، وكذا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية التي تسمح للبنوك العالمية بالنفوذ والتواجد داخل أي بلد وتقديم خدماتها المصرفية والاستحواذ على الأسواق المحلية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والتوسع في المعاملات المالية والمصرفية الالكترونية، وما نتج عنها من زيادة المخاطر المصرفية وتزايد حدوث الأزمات المالية بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك المخاطر والعمل على إدارتها بغية التقليل من حدة آثارها بتبني نظام فعال لإدارة المخاطر حيث أن نجاح المصرف يتوقف على أداء ومكانة إدارة المخاطر به.

1.1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

كيف تؤثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف في الجزائر؟.

وللإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية، عالج المحور الأول الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية بينما تم التطرق في المحور الثاني إلى الأداء المالي ومؤشرات قياسه، في حين خصص المحور الثالث للحديث عن الدراسة القياسية وتحليل النتائج.

2.1. أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمختلف أنواع المخاطر المالية؛
- تحديد أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الجزائرية؛

- تحديد أثر مخاطر التشغيل الأداء المالي للمصارف الجزائرية؛
- تحديد أثر مخاطر السوق الأداء المالي للمصارف الجزائرية؛

3.1 أهمية البحث

- يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع في حد ذاته فموضوع المخاطر المالية يعد من المواضيع المهمة جدا في الوقت الراهن. كما أن موضوع الأداء المالي يعتبر من المواضيع البالغة الأهمية في القطاع المصرفي نظرا لارتباطه بعوامل عديدة كالمنافسة والاستمرار وأصحاب المصلحة في المصارف؛
- إن القيام بالدراسة الميدانية أيضا يزيد من أهمية البحث، حيث تتم معالجة معطيات حقيقية تخص المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي، ما يمكن من اعتماد نتائجها في اتخاذ القرارات من طرف صناع القرار.

4.1 فرضيات البحث

- H₁**: يوجد أثر لمخاطر كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₂**: يوجد أثر لمخاطر للسيولة النقدية على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₃**: يوجد أثر لمخاطر التشغيل على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₄**: يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₅**: يوجد أثر لمخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
- للإجابة عن هذه الفرضية تم تقسيمها للفرضيات الفرعية التالية:
- H₅₋₁**: يوجد أثر للتضخم على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₅₋₂**: يوجد أثر لأسعار الفائدة على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.
 - H₅₋₃**: يوجد أثر لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للمصارف الجزائرية.

5.1 منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في الجانب النظري لشرح مختلف المفاهيم الضرورية المتعلقة بالمخاطر المالية وإدارة المخاطر. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لغرض فحص فرضيات البحث وتحليل النتائج.

6.1 الدراسات السابقة

❖ دراسة (الغصين والعلي، 2013) بعنوان: أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية" حيث درس الباحثان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية السورية، وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن الفترة 2006-2010، وتحليلها وقد تكونت عينة البحث من عينة 6 مصارف تجارية تعمل في سوريا، حيث اعتمد العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، والمتغيرات: مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال كمتغيرات مستقلة، تم اختبار نموذج البحث ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة كذلك وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان إضافة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

❖ دراسة (Saghir & Tabassam Ch, 2020) بعنوان: "Risk Management & Financial Performance of Commercial Banks in Pakistan" سعت هذه الدراسة لمعرفة أثر كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على أداء المصارف ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية في باكستان، وذلك بالاعتماد على بيانات البانل للأجل الطويل والقصير وذلك باعتماد بيانات 33 بنكا لمدة عشر سنوات وإلى غاية سنة 2018، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: كان لمخاطر الائتمان أثر سلبي وذو دلالة إحصائية، ومستوى المخاطر ينخفض بانخفاض الديون الغير عاملة، بينما لم يكن لمخاطر السيولة أثر على الأداء المالي للمصارف.

❖ دراسة (كلاش، 2022) بعنوان "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي" سعى هذا البحث إلى تحديد أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، لعينة تكونت من 12 بنكا من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2004-2018، وتم اعتماد معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي باعتباره متغيراً تابعاً، بينما تم قياس المتغير المستقل المتمثل في المخاطر المالية بأربعة أنواع من المخاطر المالية: مخاطر رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel data، كما تم الاعتماد على برمجية Eviews 12 في عملية تحليل البيانات. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، بينما بينت النتائج وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها جاءت في فترة حديثة تزامنت مع تغيرات كثيرة على المستويين العالمي والدولي، أيضاً عالجت عدة أنواع من المخاطر بشقيها النظامية والغير نظامية وبيّنت أثرها على الأداء المالي للمصارف في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للمخاطر المالية

1.2. تعريف المخاطر

هنالك عدة تعاريف للخطر يمكن ذكر بعض منها كالآتي:

❖ **الخطر لغة:** هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف، يقال هذا أمر خطير، أن يمتد بين أن يوجد وألا يوجد (الرازي، 1986، صفحة 80).

❖ **الخطر اصطلاحاً:** يعرف مصطلح "الخطر" في قاموس أكسفورد على أنه خسارة أو إصابة أو غيرها. أو إمكانية حدوث صدمة تكون لها نتائج وآثار سلبية (The Oxford Illustrated Dictionary, 2022, p. 728).

❖ **الخطر في المفهوم المالي:** الخطر باللغة الإنجليزية (Risk)، لا يوجد تعريف ثابت أو مفهوم محدد لمصطلح الخطر فقد اختلفت وتنوعت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح حيث عرفه العديد من الباحثين كل حسب وجهة نظره وحسب مجال حدوث المخاطر ومن هذه التعاريف يمكن ذكر ما يلي:

يعرف Mullins الخطر على أنه احتمال انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة، حيث أن درجة تقلبات العوائد المتوقعة المحتملة تحدد درجة المخاطرة (Mullins, 2000).

الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين (العمري وعطاء، 2012، صفحة 7)

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة (Jorion & Sarkis, 1996, p. 2) وتعرف أيضاً على أنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلباً في استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها وتعتبر المخاطر بأنها تعرض المؤسسة المانحة للائتمان إلى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة (عبد الستار، 2012، صفحة 125).

تواجه المؤسسات المصرفية أنواعاً خاصة من المخاطر نظراً لطبيعة نشاطها ويمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة (Du Sert, 1999, p. 25)" من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الخطر هو ذلك التذبذب في العائد المتوقع أو تلك الخسارة الغير متوقعة التي قد تحدث بسبب عوامل داخلية من البيئة الداخلية للمؤسسة أو عوامل خارجية في بيئة المؤسسة الخارجية الجزئية أو الخارجية الكلية، وعملية تعريف الخطر عملية مهمة جداً لتحديد أهمية الخطر واحتمال حدوثه ولتقييم الخسارة وتحديد الاستراتيجية اللازمة لعملية إدارة المخاطر.

2.2. تصنيفات المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر في المؤسسة إلى:

1.2.2. مخاطر السوق Market Risks

❖ تعريف مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية (الخطيب، 2005، صفحة 234).

تتمثل مخاطر السوق في المصارف التقليدية أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلب أسعار السوق وتسمى كذلك بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر مالية ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب وتقلب الأسعار في السوق، وتتأثر بها كل المؤسسات المالية ولا يمكن التخلص منها بالتنوع، وهي من المخاطر الذي يحرص المصرف على تفاديها لذلك سعت المصارف إلى أن تكون هذه المخاطر في حدها الأدنى الممكن ضمن إطار الضوابط.

من خلال ما سبق يمكن القول باختصار أن مخاطر السوق هي عبارة عن مخاطر الخسارة بسبب التحركات والتقلبات في مستوى أسعار السوق وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع والأوراق المالية بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف.

❖ أنواع مخاطر السوق

تواجه المصارف أنواع عديدة من المخاطر السوقية التي تؤثر على أدائها وسمعتها في السوق إذا لم يتم التحكم فيها ومواجهتها بشكل سليم ومن أهم هذه المخاطر نذكر:

أولاً: مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

وهي عبارة عن تعرض المؤسسة المالية إلى تغييرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لأجل إعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس وهي الفرق بين السعر الآني والآجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم. تتزايد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح له ما يلي:

- الوقوف على معدل تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- تقدير مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.
- يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلافها عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب (العلي، 2013، صفحة 393).

❖ مخاطر أسعار الصرف Exchange Rate Risk

تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار صرف العملات الأجنبية. وكما هو معلوم فإن المصارف تقوم بالاحتفاظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة. ولتجنب الوقوع في مشاكل السيولة التي قد تتحول في المستقبل إلى مخاطر الثقة، لذلك فإن أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً. من هنا تأتي أهمية مخاطر أسعار الصرف إذ أنها تعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية، وتوصف أسواق العملات الأجنبية بأنها عالية المخاطر وشديدة التأثير والحساسية بالظروف السياسية والاقتصادية.

ثانياً: مخاطر أسعار السلع Commodities price risk

تنشأ مخاطر التسعير نتيجة للخسائر التي تحدث في قيم أصول المصرف، بناء على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق، من حيث التضخم والركود. وتكمن مخاطر التسعير فيما يجابهه المصرف من خسائر محتملة قد تؤثر سلباً على إيراداته، وتعرقله عن استقطاب موارد مالية جديدة. فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد العالية. وقد يحتاج المصرف إلى فترة من الوقت حتى يتمكن من استعادة الثقة المفقودة، وتأخذ أصوله مكانها ووضعها بين الأصول المصرفية الأخرى. وكما هو معلوم فإن قوة المركز المالي للمصرف، وقدرته في تقديم عوائد مرتفعة من أبرز العوامل التي تحدد قيمة أصوله.

ثالثاً: مخاطر أسعار الأوراق المالية Securities price risk

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقة أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية، كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، قد يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الأسهم حين يكون مالكا للأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضامناً لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

رابعاً: مخاطر التضخم Inflation Risk

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القيمة الشرائية للعملة.

2.2.2. مخاطر الائتمان Credit Risks

❖ تعريف مخاطر الائتمان

يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في تسديد ما عليه من مستحقات (Garp, 2009, p. 623).

فقد يكون عدم التسديد نتيجة لعدم قدرة العميل الفعلية وبالتالي فهو راجع لظروف قاهرة خارجة عن إرادته كم يمكن أن يكون على التسديد بسبب عدم رغبة العميل في التسديد بحيث يحاول بطريقة أو بأخرى التحايل على المصرف بعدم رد ما عليه في الوقت المناسب والمحدد.

لذلك ينبغي على المصارف والمؤسسات المانحة للائتمان أن تقوم بدراسة العملاء بشكل جيد ودقيق لتحديد أفضل من يمكن أن يمنح له الائتمان.

❖ صور المخاطر الائتمانية

قد تتعدد أسباب المخاطر الائتمانية في بعضها قد يتعلق بالعميل وبعضها بنشاط العميل وبعضها قد يتعلق بالظروف العامة ومنها ما قد يتعلق بالمصرف في حد ذاته ويمكن اختصار هذه المخاطر فيما يلي:

- المخاطر المتعلقة بالعميل: وتشمل ما يلي:

▪ **شخصية العميل Customer Character**: وتمثل خصائص شخصية العميل ومدى التزامه بتسديد ما عليه في الوقت المناسب والتي يمكن التأكد منها من وثائق ثبوت الشخصية أو الغرفة التجارية.... إلخ.

▪ **مخاطر النشاط Activity Risk**: وهي المخاطر المرتبطة بحسب طبيعة النشاط سواء كان زراعياً أم صناعياً أو تجارياً أو خدمياً فباختلاف نوع النشاط ستختلف مخاطر الائتمان المرتبطة به.

- مخاطر العملية الائتمانية: Operation Risk

وهي المخاطر المتعلقة بنوعية الائتمان وهذا الأخير له صور عديدة ومتنوعة سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية أو الإسلامية فقط يكون في شكل (قروض - حسابات جارية مدينة - خصم كمبيالات، خطابات ضمان، اعتمادات مستنديه) بالنسبة للمصارف التجارية وقد يظهر في صيغ التمويل الإسلامية المختلفة بالنسبة للمصارف الإسلامية كأن يظهر في (المرابحة - المشاركة - المضاربة - السلم - المزارعة - الإجارة...).

كما قد يظهر هذا النوع من المخاطر في المؤسسات التي تقدم الائتمان التجاري للموردين أو التي تقوم ببيع سلعها على الحساب.

- المخاطر المتعلقة بالمؤسسة المانحة للائتمان Institutions' Related Risks

وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة المصرف والمؤسسة المانحة للائتمان على اتخاذ تدابير وقاية وعلاجية للحد من مخاطر الائتمان إذ يتوجب على هذه المؤسسات أن تكون حذرة في التعامل مع العميل ودقيقة في تشخيص وضعه من خلال القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع المقدمة من طرف العملاء والابتعاد عن التحيز والبيروقراطية في دراسة الطلبات المختلفة المقدمة للحصول على أشكال التمويل المختلفة، فأى خطأ يرتكب في هذا الصدد سوف يعود بالسلب على المؤسسات ويجعلها تتحمل خسائر كبيرة. كما قد تنشأ هذه المخاطر المتعلقة بطبيعة السياسة الائتمانية المنتهجة سواء كانت توسعية أو إنكماشية وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

– مخاطر الظروف العامة General Condition Risk

تنشط جميع المؤسسات باختلاف أنواعها في ظل بيئة متغيرة يسودها الشك وعدم التأكد مما يجعلها تتحمل مخاطر ائتمان اضافية ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتي من شأنها أن تؤثر على وضعية العميل المالية ومقدرته على السداد، فظروف الكساد أو الأزمات المالية والاقتصادية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي كلها أمثلة عن أوضاع من شأنها أن تؤثر سلبيا على ملاءة العميل وقدرته الائتمانية.

3.2.2. المخاطر التشغيلية: Operational Risks

❖ تعريف المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض أداء العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية تتضمن المخاطر القانونية، ولكنها لا تتضمن المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (Basel committee on international banking supervision, June 2006, p. 144). إن مصطلح المخاطر التشغيلية يشير في معناه الواسع إلى مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل الأنظمة أو العمليات والذي يمكن أن يشمل العمليات الميكانيكية والبشرية، أو أخطاء في التصميم الإجرائي ووظيفة النظام (Chong, 2004, p. 16). تشمل المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية لكنها لا تشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (Yousfi, 2014, p. 7).

❖ مظاهر المخاطر التشغيلية

ومن أبرز مظاهر مخاطر التشغيل في المصارف يمكن ذكر ما يلي:

■ **مخاطر الافراد People Risk:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الموارد البشرية سواء كانوا موظفين أو عمال تشغيليين أو مدراء أو حتى عملاء وقد يكون سبب هذه المخاطر مقصودا أم غير مقصود وترجع أسبابه إلى الخبرة والكفاءة والأخلاق والالتزام الوظيفي وغيرها ويمكن تصنيفها إلى:

• الاحتيال: والذي يمكن ان يكون داخليا او خارجيا:

– **الاحتيال الداخلي:** تلك الأفعال والأنشطة التي من شأنها أن تؤدي إلى من الغش أو إساءة استعمال ممتلكات المصرف أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين أو الموظفين بالمصرف.

– **الاحتيال الخارجي:** كما يمكن أن يكون الاحتيال خارجيا في شكل أفعال وتصرفات تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء المصرف.

• **التوقف عن العمل:** والذي قد يكون بسبب الغيابات المتكررة أو الاضرابات أو تسرب الموظفين من المصرف وانتقالهم إلى العمل في مصارف أخرى منافسة.

• **ارتفاع معدلات الأخطاء المرتكبة من طرف الموظفين:** ويبدو هذا الأمر أكثر حدة في المصارف الإسلامية التي تعتبر فتية بتجربته القصيرة مقارنة مع مثيلاتها التقليدية، إذ يفتقر موظفوها إلى الخبرة في مجال تنفيذ المعاملات الإسلامية.

– إهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفيا، استشارات خاطئة، التحيز)

– إعطاء معلومات سرية عن العملاء.

– ارتكاب أخطاء محاسبية.

— فقدان وثائق مهمة أو تلفها.

- مخاطر التزوير وتزييف العملات السرقة الجرائم الالكترونية: في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم، أصبحت المصارف تعاني من مخاطر إضافية كالجرائم الالكترونية المختلفة تزييف العملات والسرقات التي تتم عبر قرصنة الحسابات والصرف الآلية.
- ممارسات العمل والسلامة المهنية في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة، بمعنى آخر فهي عبارة عن الظروف التي يؤدي فيها الموظف بالمصرف عمله والتي لا تتميز بتوفر الأمان بل قد تؤدي إلى التأثير على صحة وسلامة الموظف.
- ❖ المخاطر الطبيعية: تحدث هذه المخاطر نتيجة الأضرار في أصول المصرف وموجوداته المادية فعادة ما تتسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف وغيرها في تضرر موجودات المصارف وتلفها.
- ❖ المخاطر التكنولوجية Technology Risks: وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي: المخاطر ذات الصلة بفشل الأجهزة أو عدم توفر الوسائل لفترة مؤقتة أو لمدة طويلة (مرافق العقارات والمعدات وأنظمة الكمبيوتر أو الأجهزة الفنية ...) اللازمة لأداء المعاملات المعتادة وغيرها من المشاكل.
- ❖ الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر وأجهزة الإعلام المختلفة: فأى خلل في هذه الأنظمة والأجهزة سوف يؤثر بالسلب على أداء المصارف وعلى سمعتها لما ينجر عنها من تأخر في تنفيذ المعاملات المختلفة.
- مخاطر العمليات: وتتمثل في مخاطر التنفيذ وإدارة المعاملات من خلال الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء. لعدم توفر العنصر البشري الكفاء والمتابع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.
- المخاطر السياسية: يمكن تصنيف المخاطر السياسية أيضا ضمن المخاطر التشغيلية ومن أبرز مظاهرها الحصار الاقتصادي والثورات والاضطرابات والحروب والتأميم والمصادرة.

4.2.2. مخاطر السيولة

❖ تعريف مخاطر السيولة

وينشأ هذا النوع من المخاطر عندما يكون المصرف غير قادر على تغطية نفسه في الوقت المناسب أو بالسعر الذي تعتبره معقولا (Esch, Kiffer, & Lopez, 2000, p. 16).

فمخاطر السيولة تحدث في المؤسسة في حالة عجزها عن الوفاء باحتياجات دائئها الفورية أو صعوبة الحصول على السيولة في الوقت المناسب كما أن وجود فائض فيها يشكل خطرا بالنسبة للمؤسسات التي سوف تضيق عوائد معتبرة نتيجة عدم استثمارها للأموال فتتحمل بذلك تكاليف فرص بديلة كما ستتحمل مخاطر نتيجة حيازتها للأموال بدل استثمارها كالسرقة وغيرها، بالإضافة إلى أن لجوء المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة سيؤثر بلا شك على مقدار العائد الذي ستدفعه لعملائها، مما يدفع العملاء للبحث عن مؤسسات تقدم لها عوائد أفضل فيلجئون في غالب الأحيان إلى المصارف التقليدية التي تعرض منتجات وخدمات عديدة بفوائد مغرية.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

❖ مقاييس المخاطر

في الجدول الموالي قمنا باستعراض أهم النسب المعتمدة لقياس المخاطر المختلفة كما يلي:

جدول 1: أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض المستحقة
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: (حماد، 2003)، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 239.

3. الأداء المالي في المصارف

1.3. تعريف الأداء المالي

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للأداء المالي كالآتي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة (دادن و حفصي، 2014، صفحة 24).

يعرف أيضا على انه مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الاجل الطويل والقصير الأجل من أجل خلق الثروة (مايده و سباع، 2017) ولا يختلف الأداء المالي للبنوك عن غيرها من الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح، ويمكن تعريف الأداء المالي للبنك على أنه نجاح البنك في استخدام موارده المالية (أموال المستثمرين، أموال المودعين،....) استخداما أمثلا وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك وتحقيق عوائد على الأموال المستخدمة.

2.3. أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي للبنك في النقاط التالية (جنوحات والعلايبي، 2014، صفحة 6):

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة:

- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنك مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة؛
- بناء علاقة قوية مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي؛
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب؛
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

3.3. المؤشرات المالية كأداة لتقييم الأداء المالي البنكي

يمكن تعريف النسب أو المؤشرات المالية بأنها علاقة مترابطة بين عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر، وتتجلى أهمية النسب المالية في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة، (عوض، 2020، صفحة 24). توجد العديد من النسب المالية لقياس الأداء المالي في المصارف، وسيتم الاكتفاء في هذا البحث بنسب الربحية والسيولة:

أولاً: مؤشرات الربحية:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة البنوك على استخدام أصولها من أجل تحقيق نسب ربحية مقبولة، حيث تهدف كل البنوك إلى الوصول إلى مستويات أداء أفضل وأمثل، وتحقيق أعلى نسبة ربحية، ومن تعريف الربحية بأنها الفرق بين الإيرادات والنفقات، فإنه يمكن تحليل الربحية من خلال عدد من المؤشرات (سمحان ومعروف، 2014، صفحة 94)، نذكر منها معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك، ونذكر منها ما يلي (البريكي، 2017 الصفحات 20-21):

- العائد على الأصول: Return On Assets (ROA) يشير العائد على الأصول إلى بيان كفاءة إدارة المصرف في استخدام موجوداته، ويعبر عنه بناتج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الأصول.

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

- العائد على الحقوق الملكية: Return On Equity (ROE) يشير العائد على حقوق الملكية إلى بيان العائد من الأرباح على حقوق الملكية، ويعبر عنه بناتج قسمة الأرباح بعد الضريبة على حقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- العائد على الأسهم: يشير إلى ربحية السهم من صافي الربح بعد الضريبة الذي حققه المصرف، ويتم الحصول عليه بقسمة الأرباح المحققة بعد الضريبة على عدد الأسهم القائمة (المكتتب بها).

$$\text{العائد على السهم (EPS)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأسهم المكتتب بها}}$$

ثانياً: مؤشرات السيولة

بشكل عام يمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة دون التعرض لخسارة ومن أبرز النسب المعتمدة لقياس السيولة المصرفية نجد:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك الرئيسي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق على المصرف}}{100 \times \text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في المستودع وإجمالي الودائع}}{100 \times \text{النقد لدى المصارف الأخرى}}$$

4. الدراسة القياسية

في هذا المحور سيتم تحليل أثر المخاطر المالية المختلفة على الأداء المالي للمصارف الجزائرية خلال الفترة 2015-2021.

1.4. نموذج وعينة الدراسة

يبين نموذج الدراسة العلاقة بين المخاطر المالية المختلفة التي تتعرض لها المصارف الجزائرية والأداء المالي لهذه المصارف، حيث أن هذا الأخير تم تمثيله بمؤشرين هما بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). ولتحديد طبيعة الأثر تم الاعتماد على بيانات البانل. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 8 بنوك تعمل في الجزائر، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12 ويمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: Y : المتغير التابع، i : البنوك في عينة الدراسة. t : سنوات الدراسة. $t=1,2,3,\dots,7$ ، α : ت قيمة المعامل الثابت في معادلة الانحدار، β : المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدي، X : يشمل المتغيرات المستقلة في الدراسة. ε : يشير إلى الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ أو مقدار الخطأ في النموذج) ووفقا لمتغيرات الدراسة نتحصل على النموذجين التاليين:

$$\text{or } ROE_{it} = \alpha + \beta_1 OPR_{it} + \beta_2 LIQ_{it} + \beta_3 INT_{it} + \beta_4 CRER_{it} + \beta_5 CAP_{it} + \beta_6 INF_{it} + \beta_7 GDP_{it} + \varepsilon_{it} \text{ or } ROA_{it}$$

حيث تشير (ROA_{it}) إلى معدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك i في الزمن t وتشير كل من (OPR_{it}) إلى المخاطر التشغيلية في البنك i في الزمن t ، (LIQ_{it}) مخاطر السيولة النقدية للبنك i في الزمن t ، (INT_{it}) أسعار الفائدة i في الزمن t ، $(CRER_{it})$ مخاطر الائتمان للبنك i في الزمن t ، (CAP_{it}) كفاية رأس المال للبنك i في الزمن t ، (INF_{it}) التضخم للبنك i في الزمن t ، و (GDP_{it}) إلى إجمالي الناتج المحلي للبنك i في الزمن t . طرق حساب متغيرات الدراسة مبينة في الجدول التالي:

جدول 2: طرق حساب متغيرات الدراسة

المؤشر	رمز المؤشر	النسب
المخاطر التشغيلية	OPR	إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الدخل
السيولة النقدية	LIQ	النقديات / إجمالي الأصول
حجم البنك	INT	لوغاريتم إجمالي الأصول
مخاطر الائتمان	CRER	مؤونات الديون / إجمالي الديون
كفاية رأس المال	CAP	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
معدل العائد على الأصول	ROA	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

2.4. دراسة الإستقرارية

لأجل تقدير نموذج الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة توجب القيام أولاً بدراسة استقرار البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المعتمدة، وللقيام بذلك فقد تم الاعتماد على اختبار Levin, Lin & Chu (LLC)، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج الـ Panel، ولدراسة الإستقرارية قمنا بفحص الفرضيتين التاليتين:

H_0 : وجود جذر الوحدة. السلاسل غير مستقرة

H_1 : عدم وجود جذر الوحدة. السلاسل مستقرة

بناءً على اختبار Levin, Lin & Chu (LLC) تعتبر المتغيرات مستقرة إذا كان (Prob.<0.05) يتم حينها رفض الفرضية H_0 القائلة بعدم استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى استقرار البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المعتمدة. والجدول 2 يوضح نتائج اختبار الإستقرارية:

جدول 3: نتائج اختبارات الإستقرارية

Levin, Lin & Chu (LLC)	المتغيرات	Levin, Lin & Chu (LLC)	المتغيرات
-151.731 (0.0000)	CRER	-1.66114 (0.0483)	ROE
-1.89969 (0.0287)	INT	-2.63006 (0.0043)	ROA
-4.95619 (0.0000)	INF	-4.66530 (0.0000)	LIQ
-3.06765 (0.0011)	GDP	-3.02764 (0.0012)	OPR
		-2.97932 (0.0014)	CAP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

*القيم بين قوسين تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%.

بعد إجراء اختبار (LLC) تبين أن البيانات الخاصة بكل متغير مستقرة عند المستوى، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول أعلاه.

3.4. اختبار التجانس

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة المستعملة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في النموذج الخطي المتعدد، حسب توزيع كاي مربع $(BPG \sim \chi^2_{n-1})$ في حالة $(BPG > \chi^2_c)$ فهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم (عند مستوى دلالة 5 بالمائة) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين وهذا بدوره يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابل لإحصائية كاي مربع أكبر من مستوى الدلالة 5 بالمائة، وبالتالي نقبل فرضية العدم بالنسبة للنموذجين والتي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

جدول 4: نتائج اختبار تجانس التباين

ROE				ROA			
Test	Statistic	d.f	Prob.	Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1.5194	28	0.1357	Breusch-Pagan LM	1.4956	28	0.1335

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

بغرض اختيار النموذج الأفضل للدراسة من بين النماذج الثلاثة (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية والنموذج التجميعي) تم الاعتماد على اختباري Chow و Hausman.

1.4.4 اختبار Chow test

يمكن الاعتماد على هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FE) ونموذج الانحدار التجميعي (CE) وتبنى فرضياته كما يلي:

$$H_0: \text{Select CE if } (p > 0.05)$$

$$H_1: \text{Select FE if } (p \leq 0.05)$$

وبالنظر إلى الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة الاحتمال في النموذجين أقل من 5% وبالتالي فالنموذج الأفضل هنا هو نموذج الآثار الثابتة.

جدول 5: نتائج اختبار (Chow)

ROE			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.315524	(7,41)	0.0437
Cross-section Chi-square	18.655468	7	0.0093
ROA			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.902431	(7,41)	0.0940
Cross-section Chi-square	15.750869	7	0.0275

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

2.4.4 اختبار هوسمان (Hausman test)

يقوم اختبار Hausman على أساس فكرة المفاضلة بين نماذج الآثار الثابتة والعشوائية وعلى هذا الأساس يتم اختبار الفرضيتين الموالتين:

$$H_0: \text{نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. } H_1: \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.}$$

إذا كانت قيمة Prob. أقل من 5 بالمئة فإن النموذج الأنسب هو نموذج fixed OPRect. انطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول أدناه نلاحظ أن النموذج الأفضل هو نموذج الأثر الثابت سواء عند استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع أو عند استخدام معدل العائد على حقوق الملكية، حيث كانت قيمة الاحتمال في النموذجين أقل من 5%.

جدول 6: نتائج اختبار (Hausman)

ROE			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	39.4431	7	0.0000
ROA			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	39.8041	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

5.4. اختبار الفرضيات

سيتم الاعتماد على نموذج الآثار الثابتة لتحديد أثر المخاطر المالية المختلفة على الأداء المالي للمصارف وذلك كما يلي:

1.5.4. نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالمتغير التابع ROA

يوضح الجدول التالي نتائج معادلة الآثار الثابتة لـ ROA بدلالة المتغيرات المفسرة:

جدول 7: نتائج معادلة الانحدار ROA بدلالة المتغيرات المفسرة

Dependent Variable: ROA				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعاملات	المتغيرات
0.6923	0.3986	0.0109	0.0043	C
0.0000	-5.4715	0.0035	-0.0192	OPR?
0.5049	0.6730	0.0138	0.0093	LIQ?
0.2452	1.1799	0.0005	0.0006	INT?
0.7903	-0.2677	0.0416	-0.0111	CRER?
0.0496	1.9404	0.0146	0.0283	CAP?
0.0192	2.4424	0.0001	0.0004	INF?
0.0018	3.3541	0.0008	0.0028	GDP?
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.7766	Mean dependent var	0.0206	
Adjusted R-squared	0.6964	S.D. dependent var	0.0082	
S.E. of regression	0.0045	Akaike info criterion	-7.7182	
Sum squared resid	0.0008	Schwarz criterion	-7.1657	
Log likelihood	223.39	Hannan-Quinn criter.	-7.5051	
F-statistic	9.6840	Durbin-Watson stat	2.6810	
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 4 تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي، حيث نقبل الفرضية

إذا كان (Prob. < 5%):

❖ اختبار الفرضية H_1 هنالك أثر لكفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن $\text{Prob}(\text{CAP}) = 0.0496$ ، ومنه نقبل الفرضية لأن $0.0496 < 0.05$ ، أي أنه يوجد أثر

لكفاية رأس المال على إجمالي الأصول (ROA).

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

❖ اختبار الفرضية H_2 هنالك أثر للسيولة النقدية على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

يبين الجدول رقم 4 أن $Prob(LIQ) = 0.5049$ ، ومنه نرفض الفرضية H_2 لأن $0.05 > 0.5049$ ، أي أنه لا يوجد أثر لمخاطر السيولة النقدية على إجمالي الأصول (ROA).

❖ اختبار الفرضية H_3 هنالك أثر لمخاطر التشغيل على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

يوضح الجدول رقم 4 إلى أن $Prob(OPR) = 0.0000$ ، ومنه نقبل الفرضية H_3 لأن $0.05 > 0.0000$ ، أي أنه يوجد أثر لمخاطر التشغيل (OPR) على إجمالي الأصول (ROA).

❖ اختبار الفرضية H_4 هنالك أثر لمخاطر الائتمان على العائد على إجمالي الأصول.

يشير الجدول رقم 4 إلى أن $Prob(CRER) = 0.7903$ ، ومنه نرفض الفرضية H_4 لأن $0.05 > 0.7903$ ، أي أنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان (CRER) على إجمالي الأصول (ROA).

❖ اختبار الفرضية H_5 هنالك أثر لمخاطر السوق على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

❖ اختبار الفرضية H_{5-1} هنالك أثر للتضخم على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

من خلال نتائج الجدول 4 يتضح أن $Prob(INF) = 0.0192$ ، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H_{5-1} لأن $0.05 > 0.0192$ ، أي أنه يوجد أثر للتضخم (INF) على إجمالي الأصول (ROA) كمؤشر لقياس الأداء المالي لعينة البنوك العاملة في الجزائر.

❖ اختبار الفرضية H_{5-2} هنالك أثر لأسعار الفائدة على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 4 إلى أن $Prob(INT) = 0.2452$ ، ومنه نرفض الفرضية لأن $0.05 > 0.2452$ ، أي أنه لا يوجد أثر لأسعار الفائدة (INT) على إجمالي الأصول (ROA).

❖ اختبار الفرضية H_{5-3} هنالك أثر لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج الجدول رقم 3 إلى أن $Prob(GDP) = 0.0018$ ، ومنه نقبل الفرضية الفرعية H_{5-3} لأن $0.05 > 0.0018$ ، أي أنه يوجد أثر لإجمالي الناتج المحلي (GDP) على إجمالي الأصول (ROA).
وفقا لبيانات الجدول رقم 3 يمكن كتابة النموذج الأول كما يلي:

$$ROA_{it} = 0.0043 - 0.0192 OPR_{it} + 0.0093 LIQ_{it} + 0.0006 INT_{it} - 0.0111 CRER_{it} + 0.0283 CAP_{it} + 0.0004 INF_{it} + 0.0028 GDP_{it} + \varepsilon_{it}$$

كما بلغ معامل التحديد (R-squared) 0.78 مما يفسر أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة تفسر ما نسبته 77.66% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الممثل بمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، والباقي يعزى لمتغيرات أخرى لم تظهر في النموذج.

بلغت نتيجة الاختبار التشخيصي (Durbin-Watson stat) 2.68، وهي أكبر من قيمة معامل التحديد (R-squared) وبالتالي لا يوجد انحدار زائف، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والتي تجعل من التقديرات متحيزة نتيجة فقدان شرط عدم الترابط بين الأخطاء الحالية والسابقة.

تشير نتائج الاختبار الكلي في اختبار F-statistic أن قيمته المحسوبة بلغت 9.68، وقيمتها الاحتمالية (Prob(F-statistic)) بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة مع بعض والمتغير التابع الممثل بمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA).

2.5.4. نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالمتغير التابع ROE

يوضح الجدول 5 في الصفحة الموالية نتائج معادلة الآثار الثابتة ل ROE بدلالة المتغيرات المفسرة.

جدول 8: نتائج معادلة الانحدار ROE بدلالة المتغيرات المفسرة

Dependent Variable: ROE				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعاملات	المتغيرات
0.0000	4.8234	0.0442	0.2134	C
0.0007	-3.6359	0.0224	-0.0814	OPR?
0.0000	4.6420	0.0443	0.2058	LIQ?
0.2600	-1.140	0.0015	-0.0017	INT?
0.7451	0.3270	0.3089	0.1010	CRER?
0.0000	-7.6258	0.0537	-0.4095	CAP?
0.1049	1.6540	0.0014	0.0024	INF?
0.0219	2.3722	0.0069	0.0164	GDP?
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.8355	Mean dependent var	0.1668	
Adjusted R-squared	0.7765	S.D. dependent var	0.0798	
S.E. of regression	0.0377	Akaike info criterion	-3.4851	
Sum squared resid	0.0556	Schwarz criterion	-2.9326	
Log likelihood	109.09	Hannan-Quinn criter.	-3.2720	
F-statistic	14.156	Durbin-Watson stat	1.7129	
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

بناء على نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم 5، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي، حيث نقبل الفرضية إذا كان (Prob. < 5%):

❖ اختبار الفرضية H_1 هنالك أثر لكفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى أن $\text{Prob}(\text{CAP}) = 0.0000$ ، ومنه نقبل الفرضية H_1 لأن $0.0000 < 0.05$ ، أي أنه يوجد أثر لكفاية رأس المال على (ROE).

❖ اختبار الفرضية H_2 هنالك أثر للسيولة النقدية على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob}(\text{LIQ}) = 0.0000$ ، ومنه نقبل الفرضية H_2 لأن $0.0000 < 0.05$ ، أي أنه يوجد أثر للسيولة النقدية (LIQ) على حقوق الملكية (ROE).

❖ اختبار الفرضية H_3 هنالك أثر لمخاطر التشغيل على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob}(\text{OPR}) = 0.0007$ ، ومنه نقبل الفرضية H_3 لأن $0.0007 < 0.05$ ، أي أنه يوجد أثر لمخاطر التشغيل (OPR) على حقوق الملكية (ROE).

❖ اختبار الفرضية H_4 هنالك أثر لمخاطر الائتمان على العائد على إجمالي الأصول.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob}(\text{CRER}) = 0.7451$ ، ومنه نرفض الفرضية H_4 لأن $0.7451 > 0.05$ ، أي أنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان (CRER) على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي للبنوك.

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021

❖ اختبار الفرضية H_5 هنالك أثر لمخاطر السوق على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

– اختبار الفرضية $H_{5.1}$ هنالك أثر للتضخم على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob} (INF) = 0.1049$ ، ومنه نرفض الفرضية الفرعية $H_{5.1}$ لأن $0.1049 > 0.05$ ، أي أنه لا يوجد أثر للتضخم (INF) على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي لعينة البنوك العاملة في الجزائر.

– اختبار الفرضية $H_{5.2}$ هنالك أثر لأسعار الفائدة على العائد على حقوق الملكية.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob} (INT) = 0.2600$ ، ومنه نرفض الفرضية الفرعية $H_{5.2}$ لأن $0.2600 > 0.05$ ، أي أنه لا يوجد أثر لأسعار الفائدة (INT) على حقوق الملكية (ROE).

– اختبار الفرضية $H_{5.3}$ هنالك أثر لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر.

تشير نتائج اختبار الفرضيات في الجدول رقم 5 إلى أن $\text{Prob} (GDP) = 0.0219$ ، ومنه نقبل الفرضية الفرعية $H_{5.3}$ لأن $0.0219 < 0.05$ ، أي أنه يوجد أثر لإجمالي الناتج المحلي (GDP) على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس الأداء المالي. وفقا لبيانات الجدول رقم 5 يمكن كتابة النموذج الثاني كما يلي:

$$ROE_i = 0.2134 - 0.08146OPR_i + 0.2058LIQ_i - 0.0017INT_i + 0.1010CRER_i - 0.4095CAP_i + 0.0024INF_i + 0.0164GDP_i + \epsilon_i$$

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.835578 مما يفسر أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة تفسر ما نسبته 83.55% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والباقي يعزى لمتغيرات أخرى لم تظهر في النموذج. كما بلغت نتيجة الاختبار التشخيصي (Durbin-Watson stat) 1.712930، وهي أكبر من قيمة معامل التحديد (R^2) وبالتالي لا يوجد إنحدار زائف، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والتي تجعل من التقديرات متحيزة نتيجة فقدان شرط عدم الترابط بين الأخطاء الحالية والسابقة.

تشير نتائج الاختبار الكلي في اختبار F-statistic أن قيمته المحسوبة بلغت 14.15679، وقيمتها الاحتمالية $\text{Prob} (F\text{-statistic}) = 0.000000$ وهي أقل من 0.05 أي أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة مع بعض والمتغير التابع الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

3.5.4. تفسير نتائج التحليل الإحصائي

يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها كالآتي:

❖ يوجد أثر موجب (علاقة طردية) لكفاية رأس المال على إجمالي الأصول، حيث كلما تغير معدل كفاية رأس المال بوحدة

واحدة يتغير معدل العائد على إجمالي الأصول بمقدار 0.0283، مما يدل على أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ستساعد في تحسين أداء البنك، بينما لكفاية رأس المال تأثير سالب على الأداء المالي ممثلا بحقوق الملكية إذ كلما يتغير معدل كفاية رأس المال بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية في الاتجاه المعاكس بمقدار 0.4098، مما يدل على أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال من خلال انخفاض نسبة حقوق الملكية ستساعد في تحسين الأداء المالي للبنك.

❖ لا يوجد أثر لمخاطر السيولة على إجمالي الأصول، بينما لها تأثير إيجابي على حقوق الملكية، فكلما تتغير السيولة النقدية بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.2058، مما يعني أن البنوك تقيس مؤشرات السيولة لمعرفة

مدى كفاية أصولها النقدية السريعة للتمكن من سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، فارتفاع معدل السيولة النقدية يؤدي لارتفاع معدل حقوق الملكية.

❖ عدم وجود أثر لأسعار الفائدة على الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وتفسر هذه النتيجة أن أسعار الفائدة لا يحسن من الأداء المالي للبنوك، فهو ليس له أي تأثير على الأداء المالي للبنوك.

❖ يوجد تأثير سلبي (علاقة عكسية) لمخاطر التشغيل على إجمالي الأصول وعلى حقوق الملكية، حيث كلما تتغير بوحدة واحدة يتغير معدل العائد على إجمالي الأصول بمقدار 0.0192 في الاتجاه المعاكس، ويتغير معدل العائد على حقوق الملكية أيضاً في الاتجاه المعاكس بمقدار 0.0814، مما يفسر أن تكاليف التشغيل في البنوك تعيق أدائها المالي ويعزى ذلك لعدم توفر الكوادر المصرفية الكفؤة، أو انخفاض أداء العمليات الداخلية والأنظمة المعلوماتية، وجب على هذه البنوك القيام بدورات تكوينية للموظفين، استخدام عتاد تكنولوجيا متطور، إدراج الرقابة الآلية والإلكترونية كآلية لتحسين كفاءة البنوك وتخفيض تكاليف التشغيل.... الخ.

❖ عدم وجود تأثير بالنسبة لمخاطر الائتمان على إجمالي الأصول وعلى حقوق الملكية، وهذا ما يعبر عن فعالية وملاءمة إدارة الائتمان بالبنوك محل الدراسة، مما يدل أن البنوك تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وكذلك القيام بعملية احتجاز مستمر للاحتياطات والأرباح المدورة، مما يقلل من تعرضه لمخاطر الائتمان.

❖ يوجد تأثير موجب للتضخم على إجمالي الأصول حيث كلما تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فقط يتغير معدل العائد على إجمالي الأصول بمقدار 0.0004، فالبينة الاقتصادية عندما تتضمن مستويات مرتفعة من التضخم ستكون معيقة أو محددة لأداء البنوك، والعكس صحيح، بينما لا يوجد له تأثير على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الأداء المالي لعينة الدراسة مما يفسر ارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي في ظل الانتعاش الاقتصادي، والعكس عند حدوث تدهور في الاقتصاد.

❖ يوجد أثر إيجابي لإجمالي الناتج المحلي على الأداء المالي للبنوك العاملة في الجزائر ممثلاً بمعدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث كلما يرتفع إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يرتفع معدل العائد على إجمالي الأصول بمقدار 0.0028، ويرتفع معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.0164، وتفسر هذه النتيجة على أن ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي يساهم في تحسين الأداء المالي للبنكي.

5. الخلاصة:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف في الجزائر خلال الفترة 2013-2019. حيث تم اعتماد مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر السوق كمغيرات مستقلة، والأداء المالي المعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول (كمتغير تابع. قبل البداية في التحليل تم أولاً اختبار استقراره البيانات بالاعتماد على اختبار Levin, Lin & Chu (LLC)، والذي بين لنا أن البيانات الخاصة بكل متغير مستقرة عند المستوى، بعدها تم استخدام اختبار هوسمان لاختيار النموذج الأفضل وأظهر هذا الأخير أن نموذج الأثار هو الأنسب للتحليل.

في الأخير بينت نتائج الدراسة أن أهم المخاطر المؤثرة على الأداء المالي الممثل بمعدل العائد على إجمالي الأصول تتمثل في كفاية رأس المال، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق والمثلة بـ التضخم وإجمالي الناتج المحلي، بينما مخاطر الائتمان

المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل خلال الفترة 2015-2021

مخاطر السيولة النقدية، أسعار الفائدة فلم يكن لها تأثير على الأداء المالي، كما أن العوامل المؤثرة على الأداء المالي الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية تمثلت في هي كفاية رأس المال، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، إجمالي الناتج المحلي بينما أسعار الفائدة، مخاطر الائتمان، التضخم فلم تظهر أي تأثير. على ضوء ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات كالآتي:

- ضرورة اهتمام المصارف الجزائرية بإدارة المخاطر باعتبارها وظيفة مهمة في المصارف؛
- ضرورة الاعتماد على نماذج للإنذار المبكر بالمخاطر قبل وقوعها؛
- تطوير أساليب واستراتيجيات للتعامل مع المخاطر المختلفة.

6. قائمة المراجع

1. أسعد حميد العلي. (2013). إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر. بغداد، العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع.
2. أسيا جنوحات، وياسمين العلابية. (2014). فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية. الوادي: جامعة حمة لخضر.
3. حسين محمد حسين سمحان، وخالد محمد أحمد معروف. (2014). أثر تأسيس مصرف إسلامي جديد على الاداء المالي للمصارف الاسلامية القائمة، دراسة حالة الأردن. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 5 (2)، الصفحات 88-100.
4. راغب الغصين، وأحمد العلي. (2013). أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة (4)، 30-40.
5. رجاء رشيد عبد الستار. (2012). تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .
6. رميسة كلاش. (2022). المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة. أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي.
7. سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: منشأة المعارف.
8. طارق عبد العال حماد. (2003). إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
9. عبد الوهاب دادن، ورشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2.
10. عزمي وصفي عوض. (2020). تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية – دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي. 16 (22)، 17-36.
11. محمد بن أبي بكر الرازي. (1986). مختار الصحاح. جدة، السعودية: دار الثقافة الإسلامية.
12. محمد فيصل مايدة، والمصالح احمد سباع. (2017). دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف للتدقيق. 3.
13. The Oxford Illustrated Dictionary. (2022). London, UK: Oxford University Press.
14. Basel committee on international banking supervision. (June 2006). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.
15. Chong, Y. Y. (2004). Investment Risk Management. Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd.
16. Du Sert, A. M. (1999). Paris, France: Economica.
17. Esch, L., Kiffer, R., & Lopez, T. (2000). Asset & Risk Management: Risk Oriented Finance. Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd.
18. Garp, J. P. (2009). Financial Risk Manager Handbook (5 ed.). New Jersey, US: John Wiley & Sons, Inc.
19. Jorion, P., & Sarkis, J. K. (1996). Financial Risk Management Domestic & International dimensions. Cambridge, Massachusetts: Blackwell Publishers.
20. Mullins, D. (2000). Dose the Capital Assets Pricing Model Work? Harvard Business Review , 60 (1).
21. Saghir, G., & Tabassam Ch, E. (2020). Risk Management & Financial Performance of Commercial. The Lahore Journal of Business , 9 (1), 87-103.
22. Yousfi, I. (2014). Risk Management Practices and Financial Performance in Jordan: Empirical Evidence from Islamic Banks. Setif University.